



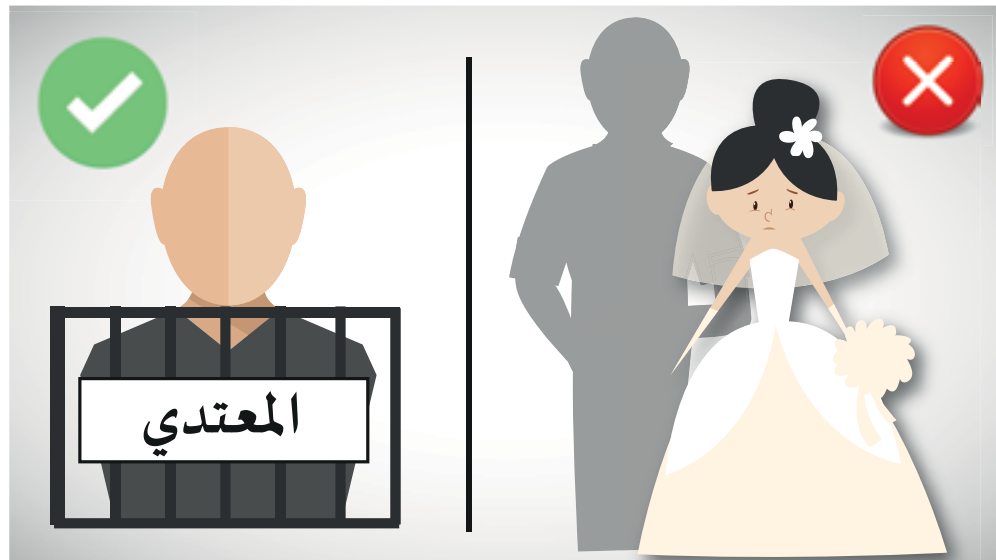
قانون القضاء على العنف ضد المرأة: مجلس نواب الشعب يضيف لبنة جديدة إلى مكتسبات المرأة في تونس

المحاكمة في حالة زواج الفاعل بالمجني عليها. كما ارتأت اللجنة تعديل الفصل 17 في إتجاه التخفيف من عقوبة مضايقة امرأة في مكان عمومي من سنة سجن إلى ثلاث أشهر وخطية قدرها خمسة مائة ديناراً أو بإحداهما ليتم في الجلسة العامة الموافقة على تعديل ينص على الإستغناء على العقوبة السالبة للحرية وتعويضها بخطية مالية من 500 إلى 1000 دينار، إلى جانب إدخال تعديل على الفصل 227 مكرر من المجلة الجزائية وذلك بالترفع في سن الرّشد الجنسي إلى ستة عشر سنة.

القانونية الحالية على مستوى تكريس الوقاية والحماية وتجرير ظاهرة العنف ضد المرأة وإقرار العقوبات اللازمة. وتمخض عن نقاشات أعضاء اللجنة وجملة الإستماع التي تم تنظيمها عدة تعديلات شملت عدد من الفصول، من بينها الفصل 7 بإضافة التثقيف الجنسي إلى جانب التثقيف الصحي في البرامج التعليمية والتربوية، وتعديل الفصل 15 الذي ينقح بعض أحكام المجلة الجزائية ومن بينها الفصول 227 و 227 مكرر في اتجاه الترفيع في العقوبات المتعلقة بالإعتداء الجنسي على المرأة والأطفال، إلى جانب الغاء امكانية إيقاف التبعات أو آثار

صادق مجلس نواب الشعب يوم 21 جويلية 2017 على مشروع القانون عدد 2016/60 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وقد عقدت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية المتعمدة به أصالة 25 جلسة في شأنه وذلك بين تاريخ احواله في أوت 2016 وتاريخ إنهاء الأعمال في 10 جويلية 2017. ويعد مشروع هذا القانون عصارة جهود عديد الأطراف المتداخلة، حيث طلبت اللجنة من لجنة التشريع العام واللجنة الخاصة المكلفة بشؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين ومن الهيئة العليا لحقوق الإنسان إبداء الرأي حوله. كما نظمت لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية جملة من الاستماع حوله إلى مكونات المجتمع المدني على غرار الاتحاد الوطني للمرأة التونسية والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وجمعية تونسيات إلى جانب لجنة المرأة بهيئة الحقيقة والكرامة.

ويهدف مشروع هذا القانون إلى تنزيل أحكام الدستور والنصوص الدولية المصادق عليها إلى مستوى التطبيق من أجل تعزيز حقوق المرأة ومكانتها. كما يهدف إلى تلافي الثغرات الموجودة في النصوص

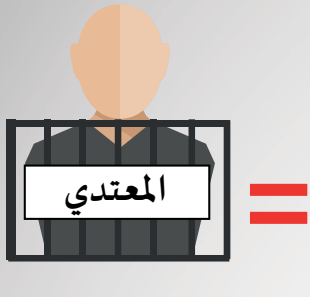


الفصل 15

227 مكرر من المجلة الجزائية :

السجن خمسة أعوام

يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام كل من تعمد الإتصال جنسيا بطفل ذكرا كان أو أنثى برضاه سنّه فوق السادسة عشر عاما كاملة ودون الثامنة عشر عاما كاملة.



ويكون العقاب مضاعفا في الحالات التالية:

- إذا كان الفاعل معلّم الضحية أو من خدمتها أو من أطبائها،
 - إذا كانت للفاعل سلطة على الضحية أو استغل نفوذ وظيفه،
 - إذا ارتكبت الجريمة مجموعة من الاشخاص بصفة فاعلين اصليين أو مشاركين،
 - إذا كانت الضحية في حالة استضعاف مرتبطة بتقدم السن أو بمرض خطير أو بالحمل أو بالقصور الذهني أو البدني التي تضعف قدرتها على التصدي للمعتدي .
- والمحاولة موجبة للعقاب .
- عند ارتكاب الجريمة من قبل طفل تطبق المحكمة احكام الفصل 59 من مجلة حماية الطفل.
- تجري آجال إنقضاء الدعوى العمومية بخصوص جريمة الإتصال الجنسي ضد طفل برضاه بداية من بلوغه سنّ الرشد.

الفصل 17:

500 دينار إلى 1000 دينار



يعاقب بخطية من خمس مائة دينار إلى ألف دينار كل من يعمد إلى مضايقة امرأة في فضاء عمومي، بكل فعل أو قول أو إشارة من شأنها أن تنال من كرامتها أو اعتبارها أو تخدش حيائها.

الفصل 19:

يعاقب بخطية بألفي دينار مرتكب العنف أو التمييز الإقتصادي بسبب الجنس إذا ترتب عن فعله :

- حرمان المرأة من مواردها الإقتصادية أو التحكم فيها،
- التمييز في الأجر عن عمل متساوي القيمة،
- التمييز في المسار المهني بما في ذلك الترقية والتدرج في الوظائف.

وتضاعف العقوبة في صورة العود والمحاولة موجبة للعقاب.

2000 دينار



أو



أو



الفصل 24:

تحدث بكل منطقة أمن وطني وحرس وطني في كل الولايات وحدة مختصة بالبحث في جرائم العنف ضد المرأة طبقا لأحكام هذا القانون. ويجب أن تضمّن من بين عناصرها نساء. يوضع على ذمة الوحدة المختصة سجل مرقم خاص بهذه الجرائم.





مجلس نواب الشعب

نشاط مكتب المجلس

- عقد مكتب مجلس نواب الشعب ستّة اجتماعات خلال شهر جويلية وذلك أيام 06 و13 و18 و24 و26 و28.
- وتمثلت أهم القرارات في ما يلي:
- احالة تقارير مشاريع ومقترحات القوانين الجاهزة على الجلسة العامة.
- توجيه جملة من الاسئلة الكتابيّة الصادرة عن عدد من النواب إلى أعضاء الحكومة.
- إرجاء النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصالحة في المجال الإداري بناءً على المراسلة الواردة من المجلس الأعلى للقضاء التي طلب من خلالها امهاله مزيد من الأجل لإبداء رأيه الإستشاري.
- إقرار تخصيص الجلسة العامّة ليوم 28 جويلية 2017 لسدّ الشغور صلب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بإنتخاب ثلاث أعضاء ورئيس لها.
- الموافقة على روزنامة العمل التشريعي للمجلس لشهر جويلية 2017.
- اقرار تواريخ تنظيم الجلسات العامّة الخاصّة بشهر جويلية.
- تحديد يوم 24 جويلية 2017 موعداً لانعقاد ندوة الرؤساء.
- الموافقة على مبدأ تكوين لجنة تحقيق برلمانيّة حول الوضعيّة القانونيّة والماليّة للشركة التونسيّة للتأمين وإعادة التأمين.

مجلس نواب الشعب يحتفل بالذكرى الستين لإعلان النظام الجمهوري

انتظم يوم 25 جويلية 2017 بقصر باردو موكب احتفال بالذكرى الستين لإعلان النظام الجمهوري دعا اليه السيد محمد الناصر رئيس مجلس نواب الشعب. وقد أشرف على هذا الموكب السيد الباجي قائد السبسي رئيس الجمهورية، وحضره رئيس الحكومة السيد يوسف الشاهد وأعضاء مجلس نواب الشعب وأعضاء المجلس الوطني التأسيسي وأعضاء الحكومة وعدد هام من الشخصيات الوطنية وممثلي الهيئات والمنظمات والأحزاب وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بتونس.

وقد أبرز رئيس مجلس نواب الشعب ما تحمله هذه المناسبة المجيدة من معاني ودلالات ومن تجسيد لمبدأ سيادة الشعب وعلوية الدستور.



مجلس نواب الشعب في أرقام

مشاريع قوانين صادق عليها المجلس خلال شهر جويلية 2017.

09

من مكونات المجتمع المدني تمّ الاستماع اليهم خلال شهر جويلية .

08

جلسة عمل عقدتها اللجان خلال شهر جويلية.

40



مجلس نواب الشعب

نشاط اللجان

اللجان القارة التشريعية

o لجنة التشريع العام توافق على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصالحة في المجال الإداري وتواصل النظر في مشروع القانون المتعلق بزجر الاعتداء على القوات المسلحة

وافقت اللجنة يوم 24 جويلية 2017 على مشروع القانون الأساسي المتعلق بعدول التنفيذ وذلك بعد أن تداول الأعضاء بخصوص التعديلات التي أدخلتها جهة المبادرة بالتشاور مع الهيئة الوطنية لعدول التنفيذ على بعض الفصول. وقد تم التصويت على تبني بعض هذه التحويرات ورفض البعض الآخر. كما استمعت اللجنة في جانب آخر من الجلسة الى المدير العام للديوانة حول مشروع القانون عدد 25 / 2015 المتعلق بزجر الاعتداء على القوات المسلحة الذي أكد أهمية مشروع القانون المذكور في ظل كثرة الاعتداءات على أعوان الديوانة من طرف المهربين والإرهابيين.

ونقابة أعوان وإطارات أمن رئيس الجمهورية والشخصيات الرسمية والنقابة العامة للحرس الوطني ونقابة موظفي الإدارة العامة لوحدة التدخل. وقد أجمعت هذه الأطراف على أهمية المشروع وطابعه الزجري مبدين كل من جانبه ملاحظاتهم داعين الى سرعة المصادقة عليه. من جهتهم أكد النواب ضرورة الموازنة بين حماية القوات المسلحة وحماية حقوق الإنسان وترسيخ دولة القانون، وإدراج سلك الحماية المدنية صلب مشروع القانون لكونه أحد مكونات الأمن الداخلي. هذا وقررت اللجنة تنظيم جلسات استماع إلى عدد من مكونات المجتمع المدني.

خصصت اللجنة جلساتها أيام 06 و 12 و 19 و 20 جويلية 2017 لمواصلة النظر في مشروع القانون عدد 49 / 2015 المتعلق بالمصالحة في المجال الإداري والموافقة عليه وعلى التقرير الخاص به. وقد أدخلت اللجنة عدة تعديلات على مشروع القانون بعد التداول والنقاش بشأن فصوله. ومن أبرز هذه التعديلات نذكر التعديل المتعلق بمدة سريان مشروع هذا القانون التي أصبحت تمتد من 1 جويلية 1955 إلى 14 جانفي 2011 بعد أن كانت إلى غاية 24 ديسمبر 2013. الى جانب إدخال تعديل على الفصل الثاني لإيقاف التتبعات والعقوبات في حق الموظفين العموميين وأشباههم الذين قاموا بتجاوزات مالية باستثناء تلك المتعلقة بالرشوة والاستيلاء على الأموال العمومية. كما تمت إضافة فصل لمشروع القانون يتعلق باستئناف التتبع والمحاكمة او العقوبة ضد كل شخص تحصل على شهادة عفو وتعمد إخفاء الحقيقة او تعمد كذلك عدم التصريح بجميع ما أخذه دون وجه حق.

وخصصت اللجنة جلستي 13 و 18 جويلية لمواصلة النظر في مشروع القانون عدد 25 / 2015 المتعلق بزجر الاعتداء على القوات المسلحة. وقد استمعت اللجنة الى ممثلين عن كل من النقابة الوطنية لقوات الأمن الداخلي والإتحاد الوطني لقوات الأمن التونسي واتحاد نقابات الحماية المدنية والنقابة العامة للسجون والإصلاح والنقابة الموحدة للديوانة





مجلس نواب الشعب



o لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية توافق على مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية

وافقت اللجنة يوم 06 جويلية 2017 على مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية عدد 62 / 2016 وذلك بعد أن واصلت النظر في بقية فصوله وإدخال تعديلات على بعضها. وافقت على تقريرها المتعلق بهذا المشروع في جلستها المنعقدة يوم 18 جويلية. كما وافقت يوم 10 جويلية 2017 على تقريرها حول مشروع القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

o لجنة المالية والتخطيط والتنمية تنظر في عدد من مشاريع القوانين

دعم ميزانية الدولة، مؤكدا حاجة البلاد الى هذه الأموال في ظرف الحالي لحلحلة الازمة التي تشهدها التوازنات المالية. من جهتهم ابرز الأعضاء ضرورة ان تمدّ الوزارة اللجنة بجميع المعطيات المتوفرة لديها فيما يخصّ عجز الميزانية وسبل تمويلها.

غياب المعطيات حول مدى مردوديته. واستمعت اللجنة يوم 24 جويلية 2017 إلى وزير المالية بالنيابة حول مشروع القانون عدد 60 / 2017 المتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم واتفاقية القرض المبرمتين في 27 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي. وبين الوزير ان هذا القرض يندرج في إطار اليات

نظرت اللجنة يومي 13 و 14 جويلية 2017 في مشروع القانون الأساسي عدد 71 / 2015 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية. وقد نظرت اللجنة في عدد من فصول مشروع القانون وذلك الى حدود الفصل السادس عشر. ويندرج مشروع هذا القانون في إطار تكريس منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف والتي ترمي الى حسن توظيف واستغلال الاعتمادات المالية ومواكبة الممارسات الدولية في المجالين الاقتصادي والمالي.

ووافقت اللجنة يوم 19 جويلية 2017 على مشروع القانون عدد 59 / 2017 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 13 جوان 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج "مناخ الاستثمار وريادة الأعمال". وقد اعتبر أعضاء اللجنة ان الشروط المالية للقرض شروطا ميسرة وأن نسبة الفائدة غير مرتفعة، كما ثمنوا اهداف البرنامج ومحاوره. في حين اعتبر البعض الاخر من النواب أن أهداف مشروع القانون لا تَمَس مشاغل المواطن التونسي مباشرة، مشيرين الى





مجلس نواب الشعب

o لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة تعقد جلستي عمل

صادقت لجنة الصناعة يوم 3 جويلية 2017 على تقريرها حول مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "نفزاوة".

وعقدت اللجنة يوم 21 جويلية 2017 جلسة عمل مع وفد عن البنك الدولي ووفد ألباني وأكراني بحضور وزيرة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة والوفد المرافق لها حول موضوع الشفافية في الصناعات الاستخراجية وحوكمة قطاع الثروات الطبيعية.

o لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية تعقد جلسات استماع

استمعت اللجنة يوم 12 جويلية 2017 الى كل من النقابة الأساسية للأخصائيين النفسانيين السريريين والجمعية التونسية لمرضى الاضطراب والجمعية التونسية للوجستية. حيث عبّر ممثلو النقابة الأساسية للأخصائيين النفسانيين السريريين عن جملة من المطالب التي لقيت تفاعلاً من طرف أعضاء اللجنة، في حين قدّم ممثلو الجمعية التونسية لمرضى الاضطراب عديد المعطيات حول هذا المرض مشيرين الى دور الجمعية وأنشطتها التحسيسية، من جانبهم تطرّق ممثلو الجمعية التونسية للوجستية إلى المنظومة معلوماتية للصحة العمومية التي قاموا بوضعها والتي تقوم على توفير المعلومة وتداولها بين مختلف المتدخلين مؤكداً قدرتها على المساعدة على مكافحة الفساد وإضفاء الشفافية في مجال الصحة العمومية. وأكد أعضاء اللجنة أهمية هذه المبادرة مشيرين إلى ضرورة تبنيها من طرف الجهات المسؤولة.

واستمعت اللجنة يوم 13 جويلية 2017 الى وزيرة الصحة بحضور رؤساء اللجان الجهوية للصحة، لتدارس القطاع الصحي وأوضاع المستشفيات بكامل الجهات بالبلاد التونسية على اثر عدد من الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة. وقد تمّ التطرّق الى أوضاع البنية التحتية وإلى وضعية التداين التي تشكو منها المؤسسات الصحية، إلى جانب نقص الموارد البشرية في المستشفيات بالمناطق الداخلية. وشدّد أعضاء اللجنة على ضرورة تعاضد مجهودات وزارتي الصحة والتجهيز في النهوض بالبنية التحتية للمؤسسات الصحية.



o لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة تنظر في عدد من مشاريع القوانين

استمعت اللجنة يومي 06 و07 جويلية 2017 الى كلّ من وزير العدل ووزير الداخلية بخصوص مقترح القانون عدد 21/ 2017 المتعلق بحماية الفلاحين من السرقات، الذين أكّدا على أهمية مقترح القانون الذي جاء لمعالجة ظاهرة متفشية وخطيرة على المستوى الاقتصادي والأمني. كما تمّ التطرّق الى بعض النقائص والهناات صلب المقترح مع الدعوة الى تجاوزها. استمعت اللجنة يوم 13 جويلية 2017 الى ممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل حول مشروع القانون عدد 78/ 2016 المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات. وأشار ممثلو الاتحاد الى وجود نقائص في مشروع القانون سواء على مستوى الشكل والأصل، وقدّموا مقترحاتهم في الصدد.

استمعت اللجنة يوم 19 جويلية 2017 إلى جهة المبادرة التشريعية حول مقترح القانون عدد 54/ 2017 المتعلق بتعديل الفصل 15 من مجلة الغابات. حيث بيّن أحد النواب الممثل لجهة المبادرة أنّ مقترح القانون يهدف إلى تثبيت بعض التّصوص القانونية وتطبيقها خاصّة وأنّ الصّيغة الحاليّة للفصل بمجلة الغابات لم تعد مواكبة للواقع الذي شهد تعميم التّظام البلدي على كامل تراب الجمهورية، مشيراً الى أنّ تغيير صبغة الأراضي تقتضي ضبط معايير صارمة للحفاظ على الرّصيد العقّاري للبلاد. وثمّن أعضاء اللجنة المبادرة التشريعية التي اعتبروها حلاً للتّسريع في إنجاز المشاريع التّنمويّة المبرمجة على أراض غابيّة.



مجلس نواب الشعب

o لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي تنظر في مشروع قانون عدد 65 / 2017

التعاون بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي في البرنامج الفرعي لميديا "MEDIA" ببرنامج "أوروبا المبدعة". ودعى أعضاء اللجنة الى ضرورة عرض مشروع القانون المذكور على الجلسة العامة في اقرب الأجل باعتبار طلب استعجال النظر فيه.

ووافقت اللجنة على مشروع القانون الأساسي عدد 65 / 2017 يوم 24 جويلية 2017 بعد أن استمعت إلى ممثل وزارة الثقافة والمنسق العام للبرنامج الذي بين أن مشروع "أوروبا المبدعة" يعكس تحولا جذريا للبرامج الثقافية الأوروبية ويفتح المجال للمجتمع المدني التونسي الناشط في القطاع الثقافي لخوض تجربة مهمة من خلال دخوله للفضاء الثقافي الأوروبي. كما أكد ممثل الوزارة أن الاتحاد الأوروبي سمح لتونس بالتمتع بمجانية الانضمام للبرنامج بعنوان سنة 2018. وبين أعضاء اللجنة أن نجاح البرنامج يتطلب حسن الحوكمة والمتابعة المستمرة، واقترحوا في هذا السياق إحداث هيكل قار يتابع مشاركة الجمعيات الثقافية التونسية وقيمتها لتكون ذات جدوى.

نظرت اللجنة يوم 06 جويلية 2017 في برنامج عملها للفترة اللاحقة وفي تقدم أشغال فرق العمل، حيث قدم الأعضاء عديد المقترحات الهادفة الى تمكين اللجنة من القيام بالمهام المنوطة بعهدتها على الوجه الأفضل.

واستمعت اللجنة يوم 19 جويلية 2017 الى ممثل عن المدرسة التونسية بالدوحة بخصوص جملة من المظالم التي تتعرض لها. حيث طالب بتدخل اللجنة لضمان تواصل تسيير المدرسة من قبل الاولياء ومجلس الأمناء والتصدي لأي تدخل اجنبي. وقد عقد اعضاء اللجنة اثر ذلك لقاء صحفيا لابرز النقاط التي تم التداول بشأنها خلال هذا الاجتماع.

كما نظرت اللجنة يوم 21 جويلية 2017 في مشروع القانون الأساسي عدد 65 / 2017 المتعلق بالموافقة على الاتفاقية المبرمة في 11 ماي 2017 بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي حول مشاركة الجمهورية التونسية في برنامج الاتحاد الأوروبي "برنامج أوروبا المبدعة لدعم القطاعات الثقافية والإبداعية" وحول

o لجنة تنظيم الإدارة تواصل النظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية

دقيق مع ضرورة الاستعانة بخبراء في المجال. كما تطرق بعض الأعضاء إلى عدم تعرض مشروع القانون الى الجهاز الإداري للبلديات وهو جهاز هام في تسيير الشؤون المحلية وجزءا من الوظيفة العمومية.

خصصت اللجنة جلسة يوم 13 جويلية 2017 لمواصلة النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 48 / 2017 المتعلق بإصدار مجلة الجماعات المحلية. وأكد بعض أعضاء اللجنة أن مشروع المجلة بصيغته الحالية يتطلب توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات بشكل

اللجان الخاصة

o لجنة الأمن والدفاع

عقدت اللجنة جلسات أيام 03 و 10 و 31 جويلية 2017 للتداول بخصوص تقريرها حول الزيارة الميدانية التي أدتها الى ولاية تطاوين، وضبط جدول اعمالها للفترة المقبلة. كما تم استعراض الانشطة المستقبلية المزمع القيام بها على غرار برمجة الزيارات الميدانية واللقاءات مع النقابات الأمنية على اثر الاحتجاجات التي قاموا بها، إلى جانب النظر في تقرير اللجنة التألفي وتوصياتها والتقرير المتعلق بأحداث الكامور بولاية تطاوين. كما تداول الاعضاء بخصوص الإطلاع على التجارب البرلمانية المقارنة.





مجلس نواب الشعب

o لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

استمعت اللجنة يوم 03 جويلية 2017 الى وزير الشؤون الاجتماعية حول المشاكل والصعوبات التي تعاني منها الجمعيات المهتمة بشؤون ذوي الإعاقة بولايات جندوبة والكاف والقروان ونابل، والتي تمت معابنتها خلال الزيارات الميدانية التي أدتها اللجنة إلى هذه الجهات، والمتمثلة بالخصوص في الصعوبات المالية التي تعاني منها مختلف مراكز وجمعيات رعاية المعوقين. وبين الوزير ان الوزارة تعمل على خلاص الديون المتخلدة بذمة الجمعيات وفروع الجمعيات العاملة في مجال رعاية المعوقين، كما أشار الى أن الاتفاقية المشتركة القطاعية المتضمنة لمختلف الجوانب الترتيبية والمالية المنظمة للعلاقات التشغيلية والتصنيف المهني للأعوان ستخضع للمراجعة إذا طلب أطرافها ذلك. وصادقت اللجنة يوم 24 جويلية 2017 على تقريرها السنوي لسنة 2017 والذي تضمن أشغال اللجنة المتمثلة في الزيارات الميدانية والأسئلة الكتابية وإبداء الرأي في المبادرات التشريعية بالإضافة إلى مجموعة من الاستماعاات. وأوصت اللجنة في تقريرها بضرورة مراجعة الاتفاقية المشتركة القطاعية لأعوان جمعيات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ومزيد إرشاد وتوجيه الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة حول الإجراءات الجاري بها العمل للحصول على التمويل العمومي، إضافة إلى توفير حافلات لفائدة مراكز التأهيل التي تفتقد لذلك.

o لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين

اجتمعت اللجنة يوم 03 جويلية 2017 لضبط مواعيد زيارتها الميدانية القادمة الى كل من مركز الاطفال الجانحين بولاية زغوان ، والى سجن النساء بولاية منوبة لدراسة. هذا واستقبلت اللجنة مجموعة من النواب عن اللجنة المعنية بنوع الجنس والأسرة والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة بالبرلمان الإفريقي وذلك في اطار الاجتماعات الاستشارية التي يقوم بها نواب البرلمان الافريقي لتعزيز التصديق على بروتوكول الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في افريقيا.

o لجنة شؤون التونسيين بالخارج

صادقت لجنة شؤون التونسيين بالخارج اليوم الاثنين 24 جويلية 2017 على تقرير نشاطها السنوي للدورة العادية الثالثة 2016-2017. كما صادقت على تقرير الزيارات الميدانية التي قامت بها الى كل من ميناء حلق الوادي بالعاصمة وميناء جرجيس.

o اللجنة الانتخابية

نظرت اللجنة يومي 11 و12 جويلية 2017 في ملفات مرشحي الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية من صنف مختص وغير مختص في القانون. وقد بلغ اجمال الملفات أربعة عشر ملفا تم قبول خمسة ملفات اربعة منها من صنف مختص في القانون وملف وحيد لمرشح غير مختص في القانون.

o لجنة الإصلاح الإداري و الحوكمة

الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة

التصرف في المال العام

عقدت اللجنة يوم 21 جويلية 2017 جلسة عمل لإعداد تقريرها السنوي. وقد ثمن النواب عمل اللجنة الجدي طيلة الدورة النيابية والمتمثل في إبداء الرأي في عدة مشاريع قوانين وفي تنظيم الاستماعاات واعداد الدراسات والمشاركة في الايام البرلمانية.

وأشار أعضاء اللجنة الى أهمية الزيارات الميدانية كآلية من اليات ممارسة الدور الرقابي للجان، وأبرزوا من جهة أخرى امكانية عقد اللجنة لبعض الجلسات المغلقة التي اعتبروها ممارسة في صلب الديمقراطية.

o لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ

قانون العفو العام والعدالة الانتقالية

استمعت اللجنة يوم 03 جويلية 2017 الى رئيسة الهيئة العليا لشهداء الثورة التي قدمت معطيات متعلقة بأربعة مواضيع تخص شهداء وجرحى الثورة وهي النقل والعلاج والتعويضات والمساكن. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى ضرورة توخي مزيد من الشفافية وتقديم توضيحات حول هذه المسائل وخصوصا فيما يتعلق بصرف التعويضات.





مجلس نواب الشعب

اللجان الخاصة بالغيرقارة

لجنة التحقيق حول شبكات التجنيد التي تورطت في تسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال

الذي تطرق الى الانفلات الذي شهدته المساجد والجموع بعد سنة 2011 والذي وصل حد إنزال الأئمة والخطباء من المنابر، مؤكدا أن العديد من الذين اعتلوا المنابر الدينية في تلك الفترة كانت لهم توجهات متطرفة وكان خطابهم متشددا. كما عبّر عن استعداد الوزارة لمد اللجنة بقوائم الأئمة الذين مارسوا الخطاب التكفيري المتطرف. وطالب النواب من جهتهم بمدّ اللجنة بمعلومات حول التعيينات التي قامت بها الوزارة بين 2011 و2014.

نظرت اللجنة يوم 10 جويلية 2017 في برنامج عملها خلال الأيام القادمة. واقترح أعضاء اللجنة الإستماع الى عديد الاطراف التي لها علاقة مباشرة بتسفير الشباب التونسي إلى مناطق القتال على غرار وزيري الخارجية والدفاع والسفير السابق لتونس بليبيا والمديرين العاملين للمصالح المختصة وكذلك النقابات الأمنية، إضافة إلى بعض منظمات المجتمع المدني التي قدّمت طلبات للاستماع إليها من قبل اللجنة. استمعت اللجنة يوم 26 جويلية 2017 الى وزير الشؤون الدينية

الزيارات الميدانية



12 و13 جويلية 2017: أدى أعضاء لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة زيارة ميدانية إلى ولاية تطاوين وذلك بمرافقة مجموعة من اطارات وزارة الطاقة والمناجم والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية الايطالية لاستغلال البترول "SITEP". هو للاطلاع عن كثب على وضعية نشاط بعض مواقع الانتاج الغازية والنفطية في تونس واكتشاف مدى تحقيق الشفافية والحوكمة في هذه الشركات.



13 جويلية 2017: أدى أعضاء لجنة شؤون التونسيين بالخارج وعدد من النواب المنتمين إلى دوائر انتخابية بالخارج زيارة ميدانية إلى ميناء حلق الوادي وذلك في إطار متابعتهم لظروف عودة الجالية التونسية بالخارج، اضافة الى التأكد من الإجراءات والتسهيلات الجديدة المتخذة ومتابعتها على مستوى الديوانة والمراقبة والاستقبال.



13 جويلية 2017: أدى أعضاء لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي زيارة ميدانية إلى مدينة تونس الثقافية للاطلاع على الأشغال الجارية لإستكمال هذا المشروع الثقافي الوطني الذي يتكون من أربعة أقطاب وهي المكتبة السينمائية ودار الأوبرا ومتحف الفنون والباليه الوطني ، حيث من المقرر أن يكون الافتتاح يوم 20 مارس 2018.



27 جويلية 2017: أدى أعضاء لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة زيارة ميدانية إلى القطب التكنولوجي ببرج السدرية حيث تمّ الاطلاع عن خصائص القطب والأبحاث والمشاريع التي يقوم بها، وأهمّ المراكز التابعة له على غرار مركز بحوث وتكنولوجيا الطاقة والمركز الوطني في علوم المواد ومركز بحوث وتكنولوجيا المياه ومركز البيوتكنولوجيا. كما تمت اثاره الصعوبات التي يعاني منها القطب.



مجلس نواب الشعب

الجلسات العامة

04 جويلية 2017

المصادقة على مشروع قانون أساسي متعلق بالاحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة بـ 133 نعم 01 إحتفاظ و 05 رفض.

08 جويلية 2017

خصصت هذه الجلسة العامة لتوجيه اسئلة شفاهية لأعضاء الحكومة. وقد تمحورت الأسئلة حول ملابسات التفويت في نسبة من شركة الفولاذ ومسالة دعم الكتاب والتشجيع على النشر والمطالعة وعلى ملف اجهزة التشويش الالكتروني في امتحانات البكالوريا.

11 جويلية 2017

المصادقة على مشروع القانون عدد 43/2015 المتعلق باحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وضبط مشمولاته وكيفية تسييره بـ 121 نعم 01 إحتفاظ ودون رفض.

17 جويلية 2017

المصادقة على مشروع القانون عدد 56/2017 المتعلق بالموافقة على الإنفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "نفزاوة" بـ 109 نعم 12 إحتفاظ و 10 رفض.

المصادقة على مشروع القانون عدد 57/2017 بالموافقة على الإنفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة استكشاف المحروقات التي تعرف برخصة "دويرات" بـ 113 نعم 12 إحتفاظ و 10 رفض.

18 جويلية 2017:

جلسة عامة مخصصة لانتخاب أعضاء هيئة النفاذ الى المعلومة.

19 جويلية 2017

المصادقة على القانون الأساسي عدد 38/2017 المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بـ 116 نعم 05 إحتفاظ و 10 رفض.

20 جويلية 2017:

خصصت هذه الجلسة عامة للحوار مع رئيس الحكومة حول الحرب ضد الفساد.

وقد أكد رئيس الحكومة خلال كلمته على اتخاذ الحكومة لاجراءات استثنائية في حربها ضد الفساد استنادا على نصوص استثنائية تطبق على كل المتورطين دون انتقائية. كما أكد أهمية الترسانة التشريعية لمحاربة الفساد معتبرا ايها مكسبا للمجموعة الوطنية.

وتفاعلا مع كلمة رئيس الحكومة، أكد عدد من النواب أهمية الجهود التي تقوم بها الحكومة في مكافحتها للفساد داعين الجميع واساسا

المجتمع المدني للانضمام الى هذه الحرب وتوحيد الجهود، في حين شكك البعض الآخر في حقيقة النوايا من وراء ما يعرف بالحرب ضد الفساد متهمين الحكومة بالتمييز والانتقائية على مستوى الاجراءات والقرارات المتخذة في هذا الاطار. كما تساءل البعض عما اذا كانت الامكانيات متاحة لمواصلة الحكومة حربها ضد الفساد وإنجاحها. هذا وتم التأكيد على ضرورة وضع استراتيجية واضحة وشاملة في هذا الصدد والمطالبة بالقيام بالإصلاحات الموعود بها على غرار اصلاح الادارة.





مجلس نواب الشعب

21 جويلية 2017:

النظر في مشروع القانون الاساسي 2016/60 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والانطلاق في النقاش العام.

22 جويلية 2017:

خصصت الجلسة لتوجيه اسئلة شفاهية لأعضاء الحكومة حول وضع بحيرة اشكل بينزرت وقضاء ياسمين الحمامات والوضع البيئي بولاية بن عروس وحول ملف الهجرة والتونسيين بالخارج.

24 جويلية 2017:

- الانطلاق في المصادقة على فصول مشروع القانون الاساسي عدد 2016/60 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 13 جوان 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج مناخ الاستثمار وريادة الأعمال عدد 59 / 2017 بـ 108 نعم 01 إحتفاظ و 21 رفض.

26 جويلية 2017:

- المصادقة على مشروع القانون الاساسي عدد 2016/60 المتعلق

بالقضاء على العنف ضد المرأة بـ 146 نعم دون احتفاظ ودون رفض.

- المصادقة على مشروع القانون عدد 2017/60 المتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم واتفاقية القرض المبرمتين في 27 أفريل 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي بـ 118 نعم 09 محتفظ 12 رفض.

- الموافقة على مشروع القانون الأساسي عدد 65 / 2017 يتعلق بالموافقة على الاتفاقية المبرمة في 11 ماي 2017 بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي حول مشاركة الجمهورية التونسية في برنامج الاتحاد الأوروبي "برنامج أوروبا المبدعة لدعم القطاعات الثقافية والإبداعية" وحول التعاون بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي في البرنامج الفرعي لميديا "MEDIA" ببرنامج "أوروبا المبدعة" بـ 143 نعم 03 احتفاظ ودون رفض.

28 و 29 جويلية 2017:

- الشروع في التصويت على انتخاب أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على أن يتم استكمالها خلال جلسة تعقد في دورة استثنائية يعلن لاحقاً عن موعدها.





مجلس نواب الشعب

مواصلة لتكريس المبادئ العامة للدستور المتعلقة بالشفافية وحق النفاذ إلى المعلومة: مجلس نواب الشعب يستكمل ارساء هيئة النفاذ الى المعلومة

الديمقراطية التشاركية قررت اللجنة يوم 21 فيفري 2017 الاستئناس بملاحظات وآراء مكونات المجتمع المدني حول الترشيحات التي تم قبولها. كما نظرت اللجنة في الطعون المقدمة بخصوص الفرز الإداري، وتولى أعضاء اللجنة خلال جلستي 06 و20 جوان 2017 التصويت على اختيار أعضاء الهيئة بأصنافها التسعة. وتمت إحالة قرار اللجنة إلى مكتب المجلس الذي قرر في جلسته المنعقدة يوم 13 جويلية 2017 انتخاب أعضاء هيئة النفاذ إلى المعلومة في الجلسة العامة المنعقدة يوم 18 جويلية 2017 التي إنتهت إلى إنتخاب 9 أعضاء من بينهم 4 نساء و5 رجال مكرسة بذلك مبدأ التناسف في عضوية الهيئات والمؤسسات الدستورية.

إلا أن محدودية الترشيحات في عديد الاختصاصات حالت دون تسريع المسار حيث قررت اللجنة في جلستها المنعقدة يوم 2 جانفي 2017 إعادة فتح باب الترشيحات. واجتمعت اللجنة من جديد أيام 30 جانفي و1 و6 و13 فيفري للقيام بالفرز الإداري وانتهت إلى قبول الملفات المستوفية للشروط القانونية ورغم عدم توفر 3 مترشحين في بعض الاختصاصات ارتأت اللجنة الانتقال للمرحلة الثانية معتبرة توفر ترشح وحيد في بعض الإختصاصات كافي لعدم تعطيل تركيز هذه الهيئة كضمانة من ضمانات النفاذ إلى المعلومة. وفي اطار انفتاح مجلس نواب الشعب على المجتمع المدني وإيماننا منه بضرورة تكريس

صادق مجلس نواب الشعب على القانون الأساسي المتعلق بالحق في النفاذ للمعلومة في جلسته المنعقدة في 11 مارس 2011. وسعت اللجنة الانتخابية منذ انطلاق الدورة النيابية الثالثة إلى العمل على استكمال مسار تركيز هيئة النفاذ إلى المعلومة وذلك قبل دخول القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 حيز النفاذ أي قبل تاريخ 29 مارس 2017، حيث قررت فتح باب الترشيحات لعضوية هيئة النفاذ للمعلومة يوم 14 نوفمبر 2016. وعقدت اللجنة أولى جلساتها المخصصة للفرز الإداري للملفات الترشيح لعضوية الهيئة يوم 27 ديسمبر 2016 حيث تلقت 59 ملفا في مختلف الاختصاصات المنصوص عليها ضمن الفصل 41.

تركيبة هيئة النفاذ إلى المعلومة



عماد بن محمد الحزقي: قاضي إداري
رئيس

149 صوت



متى بن محمد الرازي الدهان
صنف عضو بالمجلس الوطني للاحصاء
عضو

132 صوت



ريم بنت محمد الصادق عبيدي
صنف مختص في الوثائق الإدارية والأرشيف
عضو

136 صوت



رقية بنت محمد الخماسي
صنف محامي
عضو

112 صوت



هاجر بنت عبد الحميد الطرابلسي:
ممثل عن الجمعيات الناشطة في المجالات ذات العلاقة بحق النفاذ إلى المعلومة
عضو

120 صوت



عدنان بن محرز الأسود: قاضي عدلي
نائب الرئيس

125 صوت



محمد بوبكر القسنطيني
صنف أستاذ جامعي مختص في تكنولوجيا المعلومات
برتبة أستاذ تعليم عالي أو أستاذ محاضر
عضو

127 صوت



رفيق بن الحبيب بن عبدالله : صحفي
عضو

110 صوت



خالد بن خير الدين السلامي:
ممثل عن الهيئة الوطنية لحماية المعطيات
عضو

120 صوت



مجلس نواب الشعب

تعزيزاً لدعائم الديمقراطية،

مجلس نواب الشعب يحقق خطوات إيجابية في مسار إرساء الهيئات الدستورية

مشروع قانون أساسي يتعلق بالأحكام المشتركة بين الهيئات الدستورية المستقلة

طلب مغلل لرئيس مجلس نواب الشعب في صورة حادّة الهيئة عن مهامها الدستورية أو أخل أعضاء مجلسها بالواجبات المحمّولة عليهم بمقتضى الفصلين 2 و9 من مشروع القانون والمتمثلة بالخصوص في واجب النزاهة والتحفظ والتصريح بالمكاسب عند مباشرة المهام والإنقطاع عنها إلى جانب الحوكمة الرشيدة والنجاعة، أو أخلت بالواجبات المنصوص عليها بالفصل 24 من مشروع القانون والمتمثلة أساساً في إعداد الهيئة لتقرير مالي سنوي تعرضه على مجلس نواب الشعب في أجل أقصاه 30 جوان من السنة المالية مرفقاً بالقوائم المالية وتقرير مراقب أو مراقبي الحسابات ينشر بعد المصادقة عليه بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة المعنية.

وآليات الرقابة من جهة أخرى، إلى جانب الشفافية. إذ ينص الفصل الرابع من المشروع على الاستقلالية الإدارية والمالية للهيئة وينفي خضوعها في ممارسة مهامها لأي سلطة رئاسية أو سلطة إشراف كما ينفي تلقها لأي تعليمات إلى جانب تحجير كل تدخل من أي جهة كانت في سير أعمالها. كما كرس المشروع من خلال الفصل 27 من مشروع القانون مبدأ الشفافية وذلك بإقرار إلزامية نشر مختلف المعطيات والتقارير والمحاضر والاتفاقات وطلبات العروض المتعلقة بكل هيئة ضمن موقعها الإلكتروني. وفي إطار تفعيل الدور الرقابي لمجلس نواب الشعب، يتيح مشروع القانون في فصله 33 للمجلس سحب ثقته من مجلس الهيئة أو عضو أو أكثر بقرار من ثلثي أعضائه، في أجل أقصاه 15 يوماً من تقديم

صادق مجلس نواب الشعب خلال جلسته العامة المنعقدة يوم 04 جويلية 2017 على مشروع هذا القانون الذي تولّت دراسته لجنة التشريع العام، وعقدت للغرض سبع جلسات عمل خلال شهر جوان 2017. ويهدف مشروع هذا القانون إلى تطبيق أحكام الفصل 125 من الباب السادس من الدستور بإعتبارها تمثل أحكاماً مشتركة بين كافة الهيئات الدستورية المنصوص عليها صلب الباب السادس من الدستور وذلك من حيث الأهداف التي بعثت من أجلها وطبيعتها وطرق انتخابها وسبل مساءلتها. وبذلك ينص مشروع هذا القانون على جملة المبادئ والقواعد المشتركة بين الهيئات الدستورية الخمس ليمثّل مرجعاً قانونياً موحداً. وتعلّقت أبرز القواعد التي تضمّنها مشروع القانون بضمانات الاستقلالية من جهة

هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

الفصل 130 من الدستور

"تسهم هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في سياسات الحوكمة الرشيدة ومنع الفساد ومكافحته ومتابعة تنفيذها ونشر ثقافتها، وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة. تتولى الهيئة رصد حالات الفساد في القطاعين العام والخاص، والتقصّي فيها، والتحقّق منها، وأحالتها على الجهات المعنية. تستشار الهيئة وجوباً في مشاريع القوانين المتّصلة بمجال اختصاصها. للهيئة أن تبدي رأيها في النصوص الترتيبية العامة المتّصلة بمجال اختصاصها. تتكون الهيئة من أعضاء مستقلّين محايدّين من ذوي الكفاءة والنزاهة، يباشرون مهامهم لفترة واحدة مدتها ست سنوات، ويجدد ثلث أعضائها كل سنتين".

ضمن مسار إستكمال الإطار التشريعي للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وبعد أن صادق على مشروع القانون المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين عنه، صادق مجلس نواب الشعب في جلسته العامة يوم 19 جويلية 2017 على مشروع القانون عدد 38/2017 الذي ينظم هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ويحدد مجال تدخلها وضمانات حسن سيرها. ويأتي مشروع هذا القانون ليكرس ما جاء في الفصل 130 من الدستور.



مجلس نواب الشعب

أو الخاص للاستفسار والتحري معه حول شبهات الفساد. ومن جهة أخرى عدّلت اللجنة الفصل 25 في اتجاه تمكين قسم مكافحة الفساد من احالة تقريرها مرفقًا بالمحاضر والوثائق ونوع التقصي في شبهات الفساد على مجلس الهيئة عوضًا عن السلطة القضائية. كما أصبح من صلاحيات هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وفقًا للفصل 13 تقبل التصريح بالمكاسب والمصالح عوضا عن دائرة المحاسبات. ومكّن مشروع القانون من خلال الفصول 30 و 31 و 32 هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد من حقّ الاطلاع على المعلومات والوثائق المتضمنة للمعطيات التي تحتاجها بمناسبة ممارستها لمهامها ولا يمكن لأي جهة مجابهة طلبات الهيئة بالسّر المهني أو البنكي أو الجبائي.

كما يمكّن الفصل 18 الهيئة من "اتخاذ التدابير والآليات الكفيلة بحماية المبلّغين عن الفساد والشهود وأي شخص آخر تقدّر الهيئة أنه عرضة للضرر بمناسبة الابلاغ أو تبعًا له". وفي اطار تكريس سرعة التحرك وعدم الافلات من العقاب، مكّن الفصل 19 رئيس الهيئة وأعضائها من القيام بأعمال التفتيش وحجز الوثائق والمعدات والمنقولات، وقد أضافت اللجنة الى هذا الفصل توقّف شرط "التأكد الشديد" لتحقيق المعادلة بين مكافحة الفساد والحفاظ على الحقوق والحريات. هذا ومنح الفصل 20 من مشروع القانون أعوان قسم مكافحة الفساد وظائف الضابطة العدلية طبقًا لمجلة الاجراءات الجزائية وتحت اشراف السلطة القضائية. كما يعطي الفصل 21 للهيئة الحقّ في استدعاء كلّ شخص سواء من القطاع العام

وقد شرعت اللجنة في النظر في مشروع القانون في 04 أفريل 2017. وعقد في شأنه 14 جلسة تخللتها جلسات استماع إلى الطرف الحكومي كصاحب المبادرة التشريعية إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وإلى قضاة عن دائرة المحاسبات و عدد من ممثلي المجتمع المدني مستأنسة بالملاحظات والمقترحات المقدمة في الصدد، وذلك في اطار تكريس المسار التشاركي الذي يتبنّاه مجلس نواب الشعب.

ويمنح مشروع القانون في فصوله المضمنة بالقسم الثاني جملة من الصلاحيات إلى الهيئة، حيث ينصّ الفصل 16 على تولّيها "رصد حالات الفساد المتعلقة بأي شخص مادي أو معنوي عمومي أو خاص والتقصّي فيها والتحقّق منها قبل احالتها على الجهات الادارية أو القضائية ذات النظر عند الاقتضاء".





مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب يبحث مع مكوّنات المجتمع المدني صياغة ميثاق التعاون بين الطرفين

الذين أشرفوا على هذه الورشات أهم الافكار التي تمت مناقشتها ، مؤكدين أهمية التواصل المباشر بين اعضاء المجلس ومكوّنات المجتمع المدني في مختلف الجهات، كما أبرزوا دور وسائل التواصل الحديثة التي يوفرها المجلس في اطارسعيه الى تعصيراليات عمله . وأكد أعضاء لجنة القيادة، المكوّنة من نواب عن مختلف الكتل، في ختام اليوم المفتوح أنه سيتم تضمين جميع التوصيات في تقرير يتم توجيهه الى المشاركين مع اعلامهم ببقيّة المسار وتشريكهم فيه .

وتولّى المشاركون في الورشة الثانية تقديم مقترحات وتوصيات تتعلق بإجراءات وآليات التعاون بين المجلس والمجتمع المدني، حيث ثمن بعض المشاركين الآليات الموجودة على غرار الموقع الالكتروني الجديد للمجلس، مقترحين إيجاد آليات جديدة مثل بعث فضاءات لقاء مركزية وجهوية. وخصصت الورشة الثالثة للتداول حول أبرز الصعوبات في علاقة بالتواصل بين المجلس والمجتمع المدني واقتراح حلول لها. وفي اختتام الاشغال قدّم اعضاء المجلس

نظّم مجلس نواب الشعب يوم 13 جويلية 2017 يوما مفتوحا تحت شعار "برلمان منفتح، مجتمع مدني فاعل"، وذلك في إطار مواصلة مسارالتعاون والشراكة بين المؤسسة البرلمانية ومكوّنات المجتمع المدني وتكريسًا لسياسة الإنفتاح والتشاركية التي يتبنّاها مجلس نواب الشعب.

وقد اشرف السيد محمد الناصررئيس مجلس نواب الشعب على الجلسة الافتتاحية لليوم المفتوح الذي تواصلت أشغاله برئاسة السيدة جميلة دبش كسيكسي مساعدة الرئيس المكلفة بالعلاقة مع المواطن والمجتمع المدني.

ويهدف هذا اليوم إلى الخروج بمقترحات حول سبل التعاون والخطوط الكبرى لمشروع ميثاق التعاون بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني، وذلك في إطار ثلاث ورشات تناولت الاولى المبادئ العامة التي تحكم العلاقة بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني، وخصصت الثانية لسبل التعاون بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني في إطار ممارسة المجلس لمهامه التشريعية والرقابية والتمثيلية، في حين تناولت الورشة الثالثة آليات التواصل بين مجلس نواب الشعب ومكوّنات المجتمع المدني في الاتجاهين.

وأكد المشاركون في الورشة الأولى ضرورة توفير مجموعة من المبادئ في العلاقة التي تجمع بين مجلس نواب الشعب والمجتمع المدني على غرار مبدأ الانفتاح والتشارك والتشاور والاستماع والأخذ بعين الاعتبار المقترحات المقدمة من المجتمع المدني. كما طالب عدد من ممثلي مكونات المجتمع المدني بنشر دوري لتقرير عن الاجتماعات التي تجمع المجتمع المدني بأعضاء المجلس مع احصائيات في الغرض لتقييم مدى فاعلية هذه الشراكة.

